أضواء | على الاتجاهات الحديثة في تسعير النفط الخام

د. شريف الشيخ

مشرف الدراسات الاقتصادية

بمركز دراسات الخليج العربي

تواجه صناعة النفط أحداثا سريعة في مجمل علاقات الدول المنتجة للنفط بالشركات الاحتكارية من جهة وبسوق الطاقة العالمية من جهة أخرى • ان الذي يواكب سير الاحداث منذ مطلع الستينات حتى الوقت الحاضر يجد ان وضع العلاقة هذه قد اتخذ صورا عديدة اختلفت من حيث شموليتها ، وعمقها وأهميتها على الصعيدين المحلي والعالمي • وبقدر مايهم الحديث هنا التركيز على أسس تسعير النفط الخام واتجاهاته الحديثة في الوقت الحاضر فان مجمل مظاهر العلاقات الاخرى سنتناولها من حيث درجة ارتباطها وتأثيرها على موضوعنا هذا •

المعروف ان تجارة النفط الخام كسلعة صناعية وتسويقية دولية اتسمت بعدم خضوعها ـ وفي حدود كبيرة ـ الى تأثير القوانين الاقتصادية المحددة لاسعاره • فقانون العرض والطلب ومن ثم المنافسةالسوقية لايلعبان الدور الاساس في تقرير مستوى الاسعار ، نظرا لخضوع تجارة النفط وصناعته الى احتكار غير خال من التأكيد النظري كما عبّر عنها البروفسور شامبرلن « بالمنافسة الاحتكارية » التي تحدد سلوك شركات النفط الكبرى •

فمنذ مطلع القرن العشرين وحتى بداية عقد السبعينات كانت صناعة النفط خاضعة ـ تقريبا ـ في مختلف مراحلها لهيمنة الاحتكار الدولي للبترول لهذا اتسمت أسس تسعيره بطابع الاحتكار دون أن يكون للدول المنتجة والمصدرة دور في تقرير أسسه وضمان مورد مالي يتناسب والاهمية الحيوية للنفط الخام •

لقد مرت تسعيرة النفط الخام منذ فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية وحتى عقد السبعينات بمراحل عديدة اتسمت جميعها بهيمنة الاحتكار الدولي عموما ومصالح الشركات الامريكية على وجه الخصوص دون أن تراعي الاعتبارات الفنية والاقتصادية والجغرافية التي يتمتع بها بترول الشرق الاوسط من جهة والمصالح القومية والوطنية للدول المالكة لهذه الثروة من جهة أخرى • لهذا بقيت أسعار نفوط الشرق الاوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسس تسعيرة النفط الامريكي والنفط الكاريبي محاولة بذلك ابعاد المنافسة السوقية للنفط العربي عن النفوط المنتجة والمصدرة من خليج المكسيك •

وعلى الرغم من هذا الارتباط الذي لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية وغير الاقتصادية كانت تسعيرة النفط العربي هي الاخرى لاتواكب التطورات التي ترافق تفوق الجزء الغربي من العالم فمعظم الزيادة التي كانت تطرأ على تسعير النفط الامريكي كانت لا تصيب وبنفس النسب النفط العربي وكذلك الحال بالنسبة الى التخفيضات التي كانت تجريها الشركات الامريكية على النفط المحلي كان النفط العربي يتحمل العبء الاكبر منها •

ان واقع الحال هذا استمر حتى نهاية عقد الخمسينات دون أن يكون للدول المنتجة في الشرق الاوسط عموما والعالم العربي على وجه الخصوص

أي دور في تقرير أسس الاسعار مما تسبب في هدر الثروة النفطيةالعربية والحاق الضرر بالاقتصاد العربي وكان تصرفها في اجراء تخفيضاتمتوالية على الاسعار المعلنة لنفط الشرق الاوسط خلال عامي ٥٩ و١٩٦٠ والتي بلغت أكثر من ٣٠ سنتا للبرميلبرهانا للطابع العدائي تجاه دولالمنطقة[١].

ان سير الامور بهذا الاتجاه الخطير دفع الدول المنتجة للنفط الخام الى عقد لقاء فيما بينها لبحث سلوك الشركات التعسفي واتخاذ موقف موحد منه ، تمخض عن تشكيل منظمة للدول المنتجة والمصدرة (الاوبك)تستهدف ماتستهدفه في الحال الوقوف تجاه التخفيضات المتوالية على أسعار النفط الخام ودعوة الشركات الى استشارة الدول المنتجة وأخذ رأيها مسبقا في مثل هذه الامور الهامة .

استمرت الاسعار المعلنة للبرميل الواحد منذ عام ١٩٦٠[٢] حتى مؤتمر طهران في منتصف شباط ١٩٧١ ، وكان نصيب الدول المنتجة لا يتجاوز ٩٣ـ٩٩ سنتا[٣] عن البرميل الواحد بينما كانت شركات النفط تجني أرباحا مضاعفة عما تجنيه الدول المنتجة بالاضافة الى الضرائب التي فرضتها حكومات الدول المستهلكة على المنتجات المكررة والتي بلغت أكثر

---

(١) بررت الشركات سلوكها هذا باختلال توازن السوق ـ زيادة المعروض من البترول عن الطلب .

(٢) مثلا خفضت أسعار البترول العراقي (بصرة ـ فاو) كثافة ٣٥ ـ ٩ر٣٥ من ـر٢ دولار للبرميل الى ٨٢ر١ دولار حتى شباط ١٩٦٠ ثم الى ٧٢ر١ ـ ٧٤ر١ دولار بعد شباط ١٩٦٠ ، البترول السعودي من ٤٥ر٢ الى ٢٧ر٢ ثم الى ١٧ر٢ دولار للبرميل ... الخ .

(٣) يتضمن هذا العائد ما حصلت عليه الدول المنتجة عن قرار التنفيق الجزئي للربع الذي طبق بعد كانون الثاني ١٩٦٤ مخصوما منه نصف التكاليف المصروفة عن انتاج البرميل الواحد طبقا لمبدأ مناصفة الارباح الذي طبق بعد عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ .

من ضعف العائد الذي تستلمه الدول المنتجة •

لقد عبر عن هذه الحقيقة ـ دارين ديفيز ـ المدير الاقتصادي لشركة غلف اويل حيث قال : « ان لنا مصلحة بأن نأتي بالخامات من الشرق الاوسط بأسرع مايمكن طالما أنه لايزال مربحا لنا » •

لقد شهدت الفترة مابين ١٩٦٠ـ١٩٧٠ بداية أزمة اقتصادية جديدة للنظام الرأسمالي عندما بدأت الاسعار السوقية للسلع والبضائع بالارتفاع التدريجي كمؤشر لظاهرة التضخم النقدي وأخذ السعر المتحقق للنفط الخام بالارتفاع التدريجي بالقياس الى الاسعار المعلنة للشراء •

وما أن أطلت بداية عقد السبعينات حتى اضطربت السوق الرأسمالية العالمية وتفاقم التضخم المالي وأخذت أسعار السلع والبضائع بالارتفاع المفاجيء مما أثر على القيمة الشرائية الحقيقية لعائدات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام تأثيرا خطيرا وأعطى الشركات الاحتكارية فرصة جني أرباح عالية تفوق في كثير من الاحيان العائد الصافي الذي تستلمه الدول المنتجة للنفط عن البرميل الواحد •

ان هذا الوضع المتدهور للسوق العالمية أعطى الفرصة للدول المنتجة لان تتحرك وتطالب الشركات بضرورة اعادة النظر في أسس تسعيرة النفط الخام ومطالبتها بتثبيت مبدأ التوازن المتكافيء مابين السعر المعلن للبرميل من النفط وأسعار السلع والبضائع المصنعة والمستوردة من الدول الرئيسة المستهلكة للبترول• وكان لمبادرة ليبيا بمطالبة الشركات في تصحيح أسس تسعير النفط الخام بداية لتحرك دول الاوبك مجتمعة في مطالبة شركات الامتياز بعقد مؤتمر تثبت فيه أسس جديدة للتسعير تأخذ بنظر الاعتبار جميع مظاهر الازمة الاقتصادية ـ النقدية المتفشية في السوق الرأسمالية •

كان لتحـرك الأوبك لتصحيح علاقاتها مع الشركات بداية عمليـة لانتقال سوق النفط من يد الشاري «الشركات» الى يد «الدول المنتجـة والمصدرة» بعد صمت دام أكثر من عشر سنوات وقد تجسد موقفها بشكل عملي في المقررات التي اتخذتها المنظمة في اجتماعها الحادي والعشرين ، ومن بين المقررات القرار رقم ٢١-١٢٠ ، ٢١-١٢٢ ، ٢١-١٢٤ التـي جاءت لتحدد أسس الاسعار المعلنة للنفط وتقرير حجم العوائد النقدية التي يجب أن تحصل عليها الدول المنتجة من البرميل[٤] .

على ضوء الاحوال الجديدة التي سادت أسواق النفط العالمية وظروف شحنه الى دول الاستهلاك تمكنت منظمة الاوبك من الوصول الى اتفـاق مع الشركات صاحبة الامتياز وذلك في منتصف شباط عام ١٩٧١ في كل من طهران وطرابلس ، ويمكن أن تحدد معالم الاتفاقيتين[٥] بما يلي :-

١ - ارتفاع عام في السعر المعلن للبرميل من النفط المصدر مـن موانىء الخليج العربي وشرقي البحر المتوسط وكان لهذا الارتفاع أثره في تحديد حجم الدخل الصافي الذي حصلت عليه دول المنظمة وفـق أسس الاسعار والزيادات السنوية المبينة في الاتفاقيتين حتى مطلع عـام ١٩٧٥ .

٢ - حدد في الاتفاقيتين ولاول مرة ضرورة ربط الاسعار المعلنة بالتضخم النقدي الذي يواجه السوق العالمية ، وكان هذا البند مغـزاه الاقتصادى البعيد المدى . فعلى الرغم من ضآلة النسبة التي حصلت عليها دول الاوبك عن التضخم (٢ر٥٪) فان تثبيتها كان بمثابة اعتراف ضـمني

---

(٤) مجلة البترول والغاز العربي - العدد الخامس - شباط ١٩٧٠ ص ٤٧ .

(٥) مجلة البترول والغاز العربي - العدد السادس - آذار ١٩٧١ ص ٤ .

بالازمة النقدية والارتفاع في أسعار السلع والبضائع الصناعية المصدرة • وبالفعل بعد مرور عام واحد من الاتفاق وجدت منظمة الاوبك ان مابتته الاتفاقيتان كان دون الحد الادنى مما دعاها الى اعادة النظر في النسبة المذكورة والزام الشركات في اتفاقيتي جنيف الاولى عام ١٩٧٢ وجنيف الثانية عام ١٩٧٣ بتعويض الاسعار بنسبة تتناسب ووضع الانخفاض الحقيقي الذي طرأ على الدولار من جهة وعلى العملات الاجنبية الرئيسة المقومة بالدولار من جهة أخرى(٦) •

٣ ـ تمكن الاتفاق من ازالة جميع الحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات كالتنفيق الجزئي للربع والخصميات التي كانت تعطيها صوريا الى الطرف الثالث عند بيع النفط الخام ، كما ان الاتفاق أخذ بنظر الاعتبار وضع الكثافة النفطية وحدد مقدار الزيادة التي ستصيب النفوط طبقا لنوعيته واحتوائه على الكبريت •

٤ ـ ان الاتفاقية قد شددت على ضرورة مشاركة الدول المصدرة لنفطها من موانىء شرقي البحر المتوسط الشركات بالارباح العالية التي كانت تجنيها بسبب اغلاق قناة السويس وارتفاع أجور الشحن(٧) •

لقد حققت دول الخليج من اتفاقية طهران زيادة اجمالية تقدر مابين ٣٥ـ٤٣ سنتا للبرميل وبحدود ٨٥ سنتا لاتفاق طرابلس وان الجدول التالي يوضح تطور الاسعار ماقبل اتفاق طهران حتى منتصف تشرين أول عام ١٩٧٣ ومقدار العائد الصافي عن البرميل(٨) :

---

(٦) عقدت اتفاقية جنيف الاولى في ٢٠ يناير ١٩٧٢ والثانية في يونيو ١٩٧٢ لتقرير مستوى الاسعار المعلنة الجديدة طبقا لوضع الدولار كعملة تقيّم بها الاسعار المعلنة من جهة وقيمة الدولار بالقياس الى أقيام العمل الرئيسة من جهة أخرى • وبالفعل عوضت دول المنظمة بنسبة العمل الرئيسة من جهة أخرى • وبالفعل عوضت دول المنظمة بنسبة ٩ر٨٪ لاتفاقية جنيف الاولى و ٩ر١١٪ لاتفاقية جنيف الثانية •

(٧) راجع نصوص الاتفاقيتين في مجلة نفط العرب ـ العدد السادس ـ آذار ـ ١٩٧١ ص ٢٨ •

(٨) عالم النفط كانون الثاني ١٩٧٤/٢١ •

البلـــــد	قبـــل ٧١/٢/١٥	اتفاق طهران ٧١/٢/٢٥	جنيف الاولى ٧٢/١/٢٠	٧٣/١/١	جنيف الثانية ٧٣/٦/١	٧٣/١٠/١٦	٧٤/١/١
سعودي خفيف	١ر٨٠	٢ر١٨	٢ر٤٧٩	٢ر٥٩١	٢ر٨٩٨	٥ر١١٩	١١ر٦٥١
سعودي متوسط	١ر٦٨	٢ر١٥	٢ر٣٧٣	٢ر٤٧٣	٢ر٧٧٦	٤ر٩٠٣	١١ر٦٥١
ايراني خفيف	١ر٧٩	٢ر١٧	٢ر٤٦٧	٢ر٥٧٩	٢ر٨٨٤	٥ر٣٤١	١١ر٨٧٥
عراقي – بصرة	١ر٧٢	٢ر١٥٥	٢ر٤٥١	٢ر٥٦٢	٢ر٨٦٥	٤ر٩٠٣	١١ر٥٤٥
أبو ظبي	١ر٨٨	٢ر٢٣٥	٢ر٥٤٠	٢ر٦٥٤	٢ر٩٦٨	٥ر٠٦١	١١ر٦٧٢
تطور العوائد من البراميل							
سعودي	٠ر٩٨٩	١ر٢٦١	١ر٤٢٨	١ر٥١٦	١ر٠٧٢	٣ر٠٤٨	٧ر٠٠٨
	٠ر٩٣٠	١ر٢٠٣	١ر٣٨٤	١ر٤٥٠	١ر٦٢٨	٢ر٩١٧	٦ر٩٥٤
ايراني	٠ر٩٨٣	١ر٢٥٠	١ر٣٤٠	١ر٤٩٧	١ر٦٨٣	٣ر١٧٢	٧ر١٣٣
كويتي	٠ر٩٥٨	١ر٢٣١	١ر٤٠٦	١ر٤٧٢	١ر٦٥٠	٢ر٩٣٩	٦ر٩٦٦
عراقي – بصرة	٠ر٩٣٣	١ر٢٤٠	١ر٤١٩	١ر٤٨٧	١ر٦٧١	٣ر٠٠٢	٧ر٠١٠

ان الشيء الذي نؤكد عليه هو أن سوق النفط ـ رغم ماطرأ عليه من تغيير لم ينتقل بصورة نهائية من يد الشاري الى يد البائع ، بل احتفظت الشركات الاحتكارية بدور معين في تقرير شؤون الاسعار وتحديد عائد البرميل الواحد مما قيّد دور المنظمة في تقرير شؤون الاسعار طبقا لقاعدة تغيير الاوضاع وانسجاما مع المصالح القومية والوطنية لدول الاوبك •

ان الاتفاقيتين ألزمتا الدول المنتجة بعدم المطالبة بتغيير الاسعار أو المطالبة بأية امتيازات مالية جديدة خلال فترة نفاذ الاتفاقيتين •

لقد شهد عام ١٩٧٣ نقطة تحول حاسمة في تاريخ صناعة النفط ، غيرت طبيعة العلاقات التي كانت سائدة في سوق الطاقة العالمية من جهة وفي علاقات الدول المنتجة بشركات النفط الاحتكارية من جهة اخرى •

كما ان العام المذكور أحدث انعطافا جديدا في نضال شعوب وحكومات الدول المنتجة ضد هيمنة الاحتكار الدولي للبترول على ثرواتها الطبيعية •

ويمكننا أن نتلمس بعض مظاهر هذا الانعطاف :ـ

١ ـ من خلال الصراع الدائر مابين قوى التقدم والتحرر من جهة والقوى الاستعمارية والاحتكارية من جهة أخرى • فقد أحرزت بعض الدول التقدمية المنتجة للنفط انتصارات كبرى في فرض سيادتها على ثرواتها الطبيعية وكان تأميم العراق لثروته النفطية ذا مغزى هام وخطير على مجمل علاقات دول المنطقة بالمصالح الاحتكارية •

٢ ـ اقدام كل من الجزائر وليبيا بتأميم جزء من مصالح الشركات الاحتكارية العاملة في أراضيها وفقا للاسس التي يعتمدها الجانب الوطني في صيانة موارده والحفاظ على استقلال وطنه •

٣ ـ وعلى الرغم من المآخذ التي يمكن أن تؤخذ على قرار الاوبك بشأن مشاركة دول الخليج بنسب معينة في ملكية الشركات

المستثمرة للنفط الخام في أراضيها فان اقرار مبدأ المشاركة أثّر في زعزعة النفـوذ الاحتكاري المطلق للشركات الاجنبية على الثروة النفطية بحيث حصلت أكثر دول الخليج العربي على حق تقرير شؤون الانتاج والتسويق والتكرير وتحديد سياسة الاستثمار كاتفاقية الكويت في مشاركتها بنسبة ٦٠٪ ومطالبة أبو ظبي وغيرها من دول الخليج بنفس الحقوق •

٤ ـ من خلال الاجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة ابتداءا من التأميم الـكلي أو الجزئي ثم مبـدأ المشاركة ، نقـول من خلال هـذا تمكنت الدول المنتجة ولاول مرة من أن تدخل الى سوق الطاقة العالميـــة كبائع مباشر للنفط جنبـا الى جنب مع الشركات التي ظلت مهيمنة على السوق خلال نصف قرن من الزمن • ويمكننا أن نتلمس هذا التدخل من خلال : ـ

أ ـ دخول العراق ولاول مرة كبائع مباشر للنفط المستثمر وطنيـا من قبل شركة النفط الوطنية العراقية •

ب ـ النجاح الذي أحرزه كل من العراق والجزائر وليبيا فـي تسويقهم للنفط المؤمم في السوق العالمية وبحرية مطلقة •

جـ ـ ما أرادت أن تختبره الدول التي أقرت مبدأ المشاركة في دخولها الى السوق الحرة وبيعها جزءا من النفط الذي حصلت عليه من مبـــدأ المشاركة أو من حصتها في الريع •

٥ ـ اشتداد هستريا المزاحمة الاقتصادية والتكنولوجية ما بين الدول الصناعية الكبرى ، مما حتم اشتداد الطلب على الطاقة عموما وعلى البترول على وجه الخصوص بأسعار زهيدة لاتتناسب والاهمية الحيوية للبترول من جهة وطموح الدول المنتجة في التطور الاقتصادي والاجتماعي •

لقد بلغ معدل النمو الصناعي الذي حققته بلدان منظمة التنميـــة

والتعاون الاقتصادي عام ١٩٧١ ٥ر١٪ ارتفع الى ٣ر٦٪ في عام ١٩٧٢وبلغ خلال النصف الاول من عام ١٩٧٣ ١٠٪[٩] .

ان معدلات النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة جعلها تفـــرط في استهلاكها للبترول في المجـالات الانتاجية والخدميـة دون أن تضـع في حساباتها كون حجم الاحتياطي المكتشف والثابت محدودا وان اياحتياطي نفطي جديد يكتشف في المستقبل لن يتناسب ومعدلات نمو الاســتهلاك السنوي ، الى جانب ذلك اهملت فرص تطوير مصادر طاقة جديدة تشارك في تخفيف العبء عن النفط الخام .

ان جميع التنبؤات التي صدرت عن لجان الطاقة في الدولالرأسمالية وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص لم تكن مكتملة الصورة الخاصة في وضع الطاقة العالمية مما جعلها مخيبة لآمالها . فقد واجه سوق الطاقة نقصا كبيرا في امدادات النفط الخام خلال ١٩٧٣ وقد لمسته الدول المنتجة بصورة عملية عند خروجها للسوق العالمية كبائعة مباشرة للنفط المملوك من قبلها . ويمكننا أن نستدل على ذلك من متابعة الاسعار الحقيقيـــــة «المتحققة» لنفط المشاركة الذي عرضته بعض دول الاوبك خلال الاشهر القليلة الماضية ، فمثلا بلغت الاسعار الحقيقية للنفط الذي عرضته كل مـن ايران ونيجريا في الاسواق العالمية بين ١٧ الى ٢٢ دولار للبرميل . كذلك حددت سوناطراك سـعر المبيع للعقود الطـويلة الاجل بـ ١٢ر٥ دولارا للبرميل بينما باعت الجزائر النفط الحر بـ ٢٢ر١٦ دولار .

٦ ـ الارتفاع الكبير الذي طرأ على الاسعار الحقيقية التي تبيع بها الشركات الاحتكارية للاطراف الثالثة من النفط الخام أو المنتجـــات المكررة فقد أشارت الاحصاءات الى أن الاسعار المتحققة أي «الفعليـــة»

---

(٩) The Petroluem Economist - Junnary. 1974.

للنفط الخام وللمنتجات المكررة بدأت بالارتفاع بشكل كبير حتى أخذت الاسعار المتحققة تقترب من مستوى الاسعار المعلنة ان لم تكن قد فاقتهـا في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٣ ، بحيث مكنت الشركات من أن تجني أرباحا عالية تفوق عما كانت تجنيه قبل وبعد اتفاقيتي طهران وطرابلس • ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال : تطور أرباح تلك الشركات عـــام ١٩٧٣ عند مقارنتها بعام ١٩٧٢ •

أرباح الشركات الكبرى (م• دولار)[١٠] :

اسم الشركة	أرباح عام ١٩٧٢	أرباح عام ١٩٧٣	نسبة الزيادة
أكسون	١٥٣٢	٢٤٤٠	٥٩٪
تكساكو	٨٨٩	١٢٩٢	٤٥٪
موبيل	٥٧٤	٨٤٣	٤٧٪
غلف		٨٠٠	٧٩٪
شل	٢٦١	٣٣٣	٢٨٪
شندر		٨٤٤	٥٤٪

ـ لقد واجه النظام الرأسمالي أزمة اقتصادية واجتماعية حـادة انعكست وبشكل خطير في تزعزع النظام النقدي العالمي واستفحال ظاهرة التضخم النقدي حيث ارتفعت أسعار السلع والمنتجات الصناعية والغذائيـة المصدرة من الدول الصناعية بشكل حاد خلال أقل من نصف عام أكثـر من ٤٠٠٪ كما أشارت اليها معطيات هيئة الامم المتحدة • ان هذه الحـالة قد خلقت وضعا خطيرا في القدرة الشرائية للدول المنتجة للبترول في مواجهة

(١٠) انظـر نفط العرب ـ العدد آذار/١٩٧٤ ، البترول والغـاز العربي ـ العدد شباط/١٩٧٤ ص ٣٤ ، ص ٢٠ على التوالي •

متطلبات تنميتها الاقتصادية وتجهيز نفسها بالسلع الاستثمارية والاستهلاكية مما جعل أسس اتفاقيتي طهران وطرابلس بشأن حدود الاسعار المعلنة ونسب التضخم النقدي لاتتناسب مطلقا وواقع الحال الجديد •

وقد عبر وزراء النفط أكثر من مرة الى أن اتفاقيتي طهران وطرابلس أصبحتا ميتتين ولا تتناسب والتغيرات التي واجهت السوق الرأسمالية العالمية •

من خلال الوضع الجديد الذي ساد السوق العالمية بادرت منظمة الاوبك الى عقد اجتماع استثنائي في منتصف أيلول من العام المنصرم واتخذت قرارا هاما رقم «٣٥/١٦٠» والذي جاء فيه : « ان المؤتمر حيث درس الاحوال السائدة والاتجاهات المنتظرة في المستقبل في أسواق البترول الخام والمنتوجات البترولية وحيث راجع شروط اتفاقيتي طهران وطرابلس واتفاقية لاوغس في ضوء الاحوال والاتجاهات المذكورة اعلاه • ولاحظ أيضا ان المستوى الحالي للاسعار المعلنة كما تقرر في هذه الاتفاقيات لم يعد ملائما للاحوال والاتجاهات السائدة ويتطلب تعديلا ورفعا ولاحظ أيضا ان التصاعدات السنوية التي نصت عليها هذه الاتفاقيات لا تتمشى مع الاتجاهات الحالية والمنتظرة في المستقبل في التضخم العالمي وكذلك في أسعار البترول الخام والمنتجات المكررة وهو يدرك ان شركات البترول تجني أرباحا عالية غير مكتسبة بسبب التطورات التي حدثت منذ توقيع اتفاقيات طهران وطرابلس ولاغوس وان مثل هذا الوضع ألحق الضرر بالاقطار الاعضاء وسيؤدي الى هبوط آخر في قيمة بترولها •

تقرر :

(١) أن تفاوض البلدان الاعضاء المعنية منفردة ومجتمعة شركات البترول من أجل تنقيح اتفاقيات طهران وطرابلس ولاغوس في ضوء

الاحوال والاتجاهات السائدة والمنتظرة في المستقبل في أسواق البترول الخام والمنتوجات البترولية وكذلك التضخم المالي » .

على ضوء هذا القرار وبعد مفاوضات مضنية لم تلق اللجنة المكلفة بالمفاوضات عروضا جديدة للاسعار تنسجم وما جاء في حيثيات القرار المذكور مما اضطرت منظمة الاوبك أن تعقد اجتماعا استثنائيا آخرا وتقرر من طرف واحد رفع سعر البرميل الواحد بنسبة ٧٠٪ تقريبا عن السعر السائد قبل شهر تشرين أول من عام ١٩٧٣ .

فسعر البرميل من البترول ذو كثافة ٣٤ـ٩ر٣٤ ارتفع الى ١١ر٥٠ دولارا للبرميل بعد أن كان ٢ر٤٧ دولار محققا عائدا صافيا بلغ بحدود دولار للبرميل .

ان مبادرة منظمة الاوبك ومنظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول على وجه الخصوص قد سلبت الدور الذي كانت تمارسه الشركات الاحتكارية في تحديد الاسعار المعلنة ومن ثم في تقرير العائد الصافي الذي تستلمه الدول المنتجة والمصدرة منه .

ان القرار رقم ١٦٥/٣٥ كان بمثابة آخر حلقة تنتزع من يد الشركات وتوكل الى دول الاوبك في تحديدها للاسعار المعلنة بحيث تحقق فعلا وبموجب هذا القرار انتقال سوق النفط من يد الشركات (الشاري) الى يد الدولة المنتجة (البائع) وغيّر بصورة جذرية اسس العلاقة التقليدية التي كانت سائدة مابين دول منظمة الاوبك وشركات النفط الاحتكارية .

لقد توالت الاحداث وبشكل سريع خلال الشهرين الاخيرين من عام ١٩٧٣ ، وعلى وجه الخصوص بعد الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة حيث واجه سوق الطاقة العالمية أزمة حادة بدأت تشكل مفترق طرق في واقع السوق العالمية ، فبينما كانت الشركات تتبجح بفائض العرض من

البترول كمبرر لابقاء الاسعار على مستوى متدن نجد ان عشرات الشركات المستغلة والاحتكالية الكبرى أخذت مرغمة تتسابق في عروضها لشراء البترول وضمان امدادات نفطية لآجال طويلة ، وبأسعار تتناسب والاهمية الكبرى للبترول • حيث ارتفت أسعار صفقات النفط الحر في سوق الطاقة أضعاف الاسعار التي حددت في تشرين أول ٩٧٣ وقفزت الاسعار المتحققة التي تبع بها الشركات نفطها للطرف الثالث ، الى درجة فاقت الاسعار المعلنة ، وبدأت الزيادات تتوالى بشكل سريع على أسعار المنتجات البترولية مما أعطى فرصا ذهبية للشركات في أن تجني أرباحا فاقت وبمرات عما كانت تجنيه بعد اتفاقية طهران عام ١٩٧١ وقبل أيلول من عام ١٩٧٣ •

ان ارتفاع الاسعار المتحققة الى الدرجة التي فاقت الاسعار المعلنة للنفط قد أخلّ بشروط التوازن الذي كان سائدا قبل اتفاقية طهران (العلاقة مابين السعر المعلن والسعر المتحقق) حيث كان السعر المعلن أو السعر الاسترشادي «الضريبي» يزيد عن السعر المتحقق بحدود ٤٠/ ، لكن هذه العلاقة قد تلاشت وبدأت عائدات الشركات عن البرميل تقترب من العائد الصافي الذي تستلمه الدول المنتجة ان لم تفقها في بعض الاحيان• وقد تجسد هذا في العروض التي قدمت لشراء النفط الايراني المباع في السوق الحرة بسعر ١٧٫٥ دولار للبرميل كما ان سعر البترول الليبي والجزائري أكثر من ١٦ دولار للبرميل ووصلت بعض صفقات البترول الخام النيجري الى أكثر من ٢٢ دولارا للبرميل وان قطر قد باعت حصتها من نفط الريع عن سنة ١٩٧٤ الى شركة كوش الامريكية المستقلة بسعر يناهز ١٨ دولارا[١١] •

ان واقع تسعيرة الصفقات الحرة من البترول قد عبرت تعبيرا حقيقيا

---

(١١) انظر البترول المؤسسة المصرية العامة للبترول يناير العدد الاول ١٩٧٤ ص ٧ •

عما يجري في سوق الطاقة العالمية (سوق العرض والطلب) مما دعت منظمة الاوبك الى عقد اجتماع استثنائي في كانون أول ١٩٧٣ وتقرر رفع معدلات الاسعار المعلنة للبرميل الواحد الى ١١٫٦٥ دولارا كحل وسط بعد الاعتماد على متوسط السعر المتحقق الذي قدر بـ ٨٫٣٥ دولارا على أن ترجع نسبة العلاقة بين السعرين (المعلن والمتحقق) الى سابق عهدها (أن تزيد الاسعار المعلنة للبرميل عن السعر المتحقق بنسبة ٤٠٪) •

لقد كانت مبادرة منظمة الاوبك في وضع اسس أسعار حقيقية تتلائم مع الواقع الجديد في سوق الطاقة خطوة هامة في رسم استراتيجية بعيدة المدى تعكس المصالح الحيوية للدول المنتجة والمصدرة •

ان النفط الآن يشكل عصب الحياة الصناعية والحضارية للعالم وان تحديد الفائدة القصوى من هذا المصدر سواءا للدول المنتجة والمستهلكة يجب أن ينظر اليه من زاوية أهمية النفط فان مايهدر الآن من النفط لايعوض عنه وان ماتجنيه عن البرميل الواحد من العائدات يجب أن يعكس الفائدة الكبرى التي يحصل عليها المستهلك من البرميل •

ان ملاحظتنا هذه يمكن أن تحدد بصيغة أخرى • صيغة الحفاظ على هذا المورد وبرسم خطط لانتاجه بالشكل الذي لا يدع للشركات الاحتكارية الفرصة ثانيا للعودة الى عهود التسعيرة السابقة اذ تطرح الآن مهمة كبرى أمام الدول المنتجة التي أخذت بأيديها زمام المبادرة ، تنحصر في رسم سياسة بعيدة المدى وفق دراسات علمية وموضوعية عن مستقبل الطاقة عموما والنفط الخام على وجه الخصوص وأن تعمد الى تحديد ضوابط دقيقة لمعدلات الانتاج بالشكل الذي لا يؤدي الى زعزعة توازن السوق ، تضمن للمستهلك الخارجي فرص الحصول على فوائد البترول من جهة وتضمن لنفسها فائدة مالية قصوى لازدهارها الاقتصادي والاجتماعي •